جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسات العليا

المسئولية التقصيرية للسلطات العامة في القانون الإنجليزي

دراسة مقارنة

رسالة للحصول على درجة الدكتوراة في الحقوق

مقدمة من الطالب / خالد بن محمد بن عبد الله العطية

لجنة الحكم على الرسالة

الاستاذ الدكتور / يحيى عبد العزيز الجمل رئيساً
استاذ القانون العام بحقوق القاهرة

الاستاذ الدكتور محمد محمد بدران مشرفاً وعضواً
استاذ القانون العام بحقوق القاهرة

الاستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين عضواً
أستاذ القانون العام بحقوق عين شمس

٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

"فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ" (الرعد-١٦)

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

حمداً وشكراً لله سبحانه وتعالى وعرفاناً بفضله وتوفيقه في إنجاز هذا البحث .

حمداً وشكراً لله إذ هيأ لي الإشراف على هذا البحث اساتذي الفاضل الدكتور/ محمد محمد بدران أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة كل الشكر والعرفان بالجميل فنعم الأستاذ والعالم والفقيه فالفضيلة خلقه والإنسانية طبعه، والعطاء بلا حدود دستوره ، فنعم المعلم والمرشد حيث كان لتوجيهاته القيمة ونصائحه الثمينة أكبر الأثر في انجاز هذا العمل ، فجزاه الله عني وعن كافة طلاب العلم خير الجزاء .

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للفقيه الكبير الأستاذ الدكتور/ يحيى عبد العزيز الجمل استاذ القانون بكلية الحقوق جامعة القاهرة بقبول سيادته مناقشة ورئاسة لجنة الحكم على الرسالة رغم مشاغله الكثيرة أمد الله في عمره فقيهاً ومربياً وعلماً من أعلام القانون .

كما أقدم خالص شكري للأستاذ الجليل الدكتور/ محمد سعيد أمين استاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس على تفضله بالموافقة على الاشتراك في مناقشة البحث والحكم عليه رغم مشاغله الكثيرة والاعباء الملقاة على عاتقه فشرف البحث بأعضاء اللجنة الأجلاء وازداد قيمة وثراء ولسيادتهم كل الشكر والتقدير والدعاء بالصحة وطول العمر .

مقـــدمـــة:-

١- ماهية المسئولية:

للمســئولية أهمــية خاصة من بين موضوعات القانون المختلفة ، فهي إحدى وسائل تحقيق العدالـــة بـــين الأفـــراد ، وإذا كان القانون وليداً وانعكاساً لحضارة معينة ، فإن المسئولية خير مرآة للحضـــارة السائدة ولقد تنبأ بذلك الفقيه جوسران [١] فقال في عام ١٩٣١م : أن المسئولية في طريقها لأن تكون نقطة الارتكاز من القانون المدني ، بل في القانون بأسره ، حيث ترد إليها جميع الإتجاهات ســـواء أكان ذلك في القانون العام أو في القانون الخاص ...حتى يحق لنا أن نقول : إنها باتت مركز الحساسية في جميع النظم القانونية .

وتعـــرف المسئولية بوجه عام بأنها "حالة الشخص الذي ارتكب أمراً يستوجب المؤاخذة " [٢] وتعـــرف المسئولية المدنية بأنها " حالة الشخص الذي ارتكب أمراً يستوجب إلزامه بتعويض ما سببه مـــن ضـــرر للغير ". [٣] وتجمع القوانين المدنية على قاعدة مفادها : أن الفرد لا يسأل مدنياً إلا عما ارتكـــبه شخصياً من أخطاء ضارة بالغير . على أن زيادة تدخل المشرع في تنظيم العلاقات المتشعبة بـــين الأفراد نتيجة التطور الحاصل في نشاطهم قد أدت إلى توسع التشريعات في مفهوم المسئولية ، بحيث اصبحت لا تتطلب ضرورة وقوع الخطأ ممن يراد مساءلته شخصياً ، بل أعفى المضرور من عـــبء إثـــبات خطأ المسئول مدنياً في الحالة التي يكون المتسبب مباشرة في وقوع الضرر هو ممن يستعين بهم المسئول مدنياً في ممارسة نشاطاته المختلفة، وتلك هي الحالة المسماة بـــ" المسئولية عن فعل الغير." [٤]

وإذا كانـــت للمســـئولية هذه الأهمية فإن للمسئولية الإدارية أهمية خاصة ، إذ يوضح الفقيه الفرنسي ريفيرو أهمية نظرية المسئولية الإدارية بقوله :

" إن نظـــرية المسئولية تعد على قدر بالغ من الأهمية العملية والنظرية، فإمكانية حصول الافراد على تعـــويض عن الأضرار المنسوبة إلى السلطة العامة تعد مسألة أساسية في دولة القانون ، وبالإضافة لأهميتها العملية فإنها تعكس شكلاً معيناً من أشكال التمدن أو الحضارة [٥] " .

ويشاركه الرأي الفقيه دي لوبادير بقوله إن مبدأ المشروعية ،ومبدأ مسئولية الإدارة ،يعدان الدعامتين الأساسيتين لنظام الضمانات الخاصة بالأفراد في تعاملهم مع الإدارة [٦] .

---

(1) Josserand : Preface á l `ouvrage de M. Ander Brun, » ,Rapports et domaines des responsabilités contractuelle, delictuelle, th`ese Paris , 1931, p.5

(2) الدكـــتور :ســـليمان مـــرقس الوافـــي في شرح القانون المدني، الجزء الثاني (في الالتزامات)، المجلد الثاني (في الفعل الضار والمسئولية المدنية) بدون دار نشر ، ١٩٨٨ ،ص ١

(3) الدكتور: سليمان مرقس ، المسئولية المدنية في تقنينات البلاد العربية، القسم الأول ،مطبعة الجبلاوي ، طبعة ١٩٧١ ، ص١.

(4) يطلق عليها في الفرنسية Responsabilité du fait d`autrui وفي الإنجليزية Vicarious Liability .

(5) راجع : Rivero (J.): Droit administratif 2 édition, Dalloz, 1971 p.337.

(6) راجع : André de Laubadére: Manuel deitide Droit administratif, II e. éd 1978, p.125 .

وعلـــى الـــرغم من تعدد النظم القضائية واختلافها تبعاً لاختلاف ظروف كل دولة ، إلا أن الـــدول المعاصـــرة تأخذ بدرجات متفاوتة بمبدأ مسئولية الدولة عن أعمالها ، بمعنى حق الأفراد في الحصـــول علـــى تعويض عن الأضرار التي تلحق بهم بسبب قيام الدولة بأعمال وظائفها إذا توافرت الشروط المقررة لذلك.

والمسئولية الإدارية تنعقد مثل المسئولية المدنية بثلاثة أركان هي : الخطأ ،والضرر ،وعلاقة الســببية بيــنهما ،وقــد كــان لمجلس الدولة الفرنسي فضل السبق في إرساء قواعد القانون الإداري ونظــرياته المخــتلفة، ومنها موضوع المسئولية الإدارية حتى أصبح له ذاتيته المستقلة عن المسئولية المدنية .

٢- أهمية أختيار الموضوع:-

أصــبح مــبدأ مســئولية الإدارة عــن أعمالها من المباديء المسلم بها في الوقت الحاضر، وأصبحت مسئولية المرافق العامة تحكمها القواعد العامة في القانونين المدني والإداري ، وبرز ركن الخطــأ كأســاس لمســئولية المرافق العامة، وأصبحت مسئولية هذه المرافق على أساس الخطأ أمراً طبيعــياً ولا تثيــر جــدلاً فلسفياً لتبريرها؛ فالخطأ الذي ترتكبه الإدارة ويسبب ضرراً سواء للغير أو للعاملين في الإدارة أو المتعاملين معها، يبرر طلب المضرور للتعويض .

وبجانــب المســئولية الإدارية التي تقوم على أساس فكرة الخطأ ،أنشأ مجلس الدولة الفرنسي نــوعاً آخــر مــن المسئولية، لا علاقة له بفكرة الخطأ، حيث قرر التعويض عن أضرار نتجت عن تصرف مشروع من جانب الإدارة ، غير أن هذه المسئولية لا تزال ذات صفة استثنائية ، وتقوم بدور تكميلــي بالنســبة إلى المسئولية القائمة على أساس الخطأ، بمعنى أن مجلس الدولة لا يحكم فيها على الإدارة بــتعويض جمــيع الأضرار الناجمة عن نشاطها الإداري ،ولكنه يقتصر على حالات خاصة يكون فيها تطبيق قواعد المسئولية القائمة على أساس الخطأ مجحفاً بالأفراد، ومتنافياً بصورة صارخة مع مبادئ العدالة .

وتعــتمد الفكرة المحورية لنظام المسئولية دون خطأ على إقامة نوع من التوازن بين المزايا المتــرتبة على وجود المرافق العامة، وبين الأضرار الناجمة عنها، فغالباً ما تملي العدالة الالتجاء إلى نظــام المســئولية دون خطــأ حيال بعض الأنشطة الإدارية التي تباشر في ظروف صعبة، وتسبب مخاطر للأفراد الذين يعملون لدى الإدارة أو غيرهم من الأفراد العاديين .

وموضوع مسئولية الإدارة دون خطأ، يثار في مجالات مختلفة بحسب ما إذا كان الفرد الذي أصــيب بالضــرر من عمل الإدارة يوجد في مركز المعاون للمرفق العام الذي سبب له الضرر ، أو المنتفع بخدماته ، أو من الغير بالنسبة إلى هذا المرفق .

وقــد أقــر مجلس الدولة الفرنسي مسئولية الإدارة دون خطأ في مجالات عديدة استناداً إلى الخطــر الكــامن فــي النشاط الإداري بالنسبة إلى الأعمال المادية، أو استناداً إلى مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة بالنسبة إلى الأعمال القانونية .

قائمة المحتويات

	الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
مقدمة:		٣-٨
	الباب الأول	
	مفهوم السلطات العامة وتطور مسئوليتها التقصيرية في النظامين الأنجلو أمريكي واللاتيني	٩
الفصل الأول	مفهوم السلطات العامة	١٠-٤٥
الفصل الثاني	تطور مسئولية الإدارة عن أعمالها الإدارية.	٤٦
المبحث الأول	تطور مسئولية السلطات العامة في النظام اللاتيني	٤٧-٥٤
المبحث الثاني	تطور مسئولية السلطات العامة في النظام الانجلوأمريكي	٥٥-١٠٤
	خلاصة الباب الأول	١٠٥-١٠٦
	الباب الثاني	
	المسئولية الخطئية وغير الخطئية للسلطات العامة في الانظمة محل المقارنة	
مقدمة وتقسيم:		١٠٧
الفصل الأول	المسئولية الخطئية للسلطات العامة في القانونين الفرنسي والمصري	١٠٨-١٠٩
المبحث الأول	مفهوم الخطأ	١١٠-١١٣
المبحث الثاني	التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي	١١٤-١٥٠
المبحث الثالث	تراجع مفهوم الخطأ في بعض الأعمال الإدارية	١٥١-١٧٦
الفصل الثاني	المسئولية الخطئية في القانون الإنجليزي	١٧٧-١٧٨
المبحث الأول	التعريف بالأعمال غير المشروعة الموجبة للمسؤولية	١٧٩-١٨٥
المبحث الثاني	التعدي كأساس للمسئولية التقصيرية العمدية	١٨٦
المطلب الأول	التعدي المباشر	١٨٧
الفرع الأول	التعدي على شخص الغير	١٨٧-٢٠٦
الفرع الثاني	التعدي على المال	٢٠٦
الغصن الأول	التعدي على الأرض	٢٠٦-٢١٢
الغصن الثاني	التعدي على منقولات الغير	٢١٢-٢١٧
المطلب الثاني	التعدي غير المباشر	٢١٨-٢٢١
المبحث الثالث	الإهمال كأساس للمسئولية الخطئية في الشرائع الانجلوأمريكية	٢٢٢-٢٤٥

المبحث الرابع	مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه	٢٤٦-٢٦١
المبحث الخامس	الأخطاء الموجبة لمسئولية المتبوع من أعمال تابعة في القانون الإنجليزي	٢٦٢-٢٧٩
المبحث السادس	ضرورة إثبات الخطأ	٢٨٠-٢٨٧
المبحث السابع	بعض تطبيقات المسئولية التقصيرية في القانون الإنجليزي.	٢٨٨
المطلب الأول	مفهوم السلطات المحلية في القانون الإنجليزي	٢٨٩-٣٠٨
المطلب الثاني	تطبيقات لبعض مسئولية السلطات المحلية في القانون الانجليزي	٣٠٩-٣٢٢
المبحث الثامن	سلطات القاضي الإنجليزي تجاه الإدارة	٣٢٣-٣٢٩
المبحث التاسع	أسباب المراجعة القضائية	٣٣٠-٣٤٤
الفصل الثالث	المسئولية غير الخطئية في القانونين الفرنسي والمصري.	٣٤٥
مقدمة وتقسيم:		٣٤٥
المبحث الأول	المسئولية بدون خطأ في القانون في فرنسا	٣٤٦
المطلب الأول	نظرية المخاطر كأساس عام للمسئولية بدون خطأ	٣٤٧-٣٥٠
المطلب الثاني	نظرية المساواة أمام الأعباء العامة كأساس عام للمسئولية بدون خطأ	٣٥٠-٣٥١
المطلب الثالث	محاولات الفقه في المبحث عن أساس عام للمسئولية بدون خطأ	٣٥١
الفرع الأول	الآراء الفقهية التي استندت الى نظرية المخاطر للبحث عن اساس عام للمسئولية بدون خطأ	٣٥١-٣٥٦
الفرع الثاني	الأساس المزدوج للمسئولية دون خطأ	٣٥٦-٣٥٧
المطلب الرابع	المخاطر وتأييد القضاء في فرنسا	٣٥٧-٣٧١
المبحث الثاني	أساس المسئولية دون خطأ في النظام القانوني المصري	٣٧٢
المطلب الأول	موقف المشرع المصري	٣٧٣-٣٧٦
المطلب الثاني	موقف القضاء الإداري	٣٧٦
الفرع الأول	موقف القضاء العادي	٣٧٦-٣٧٨
الفرع الثاني	موقف القضاء الإداري	٣٧٩-٣٨٤
المطلب الثالث	شروط الضرر الخاص بالمسئولية دون خطأ	٣٨٤-٣٨٩
المطلب الرابع	موقف الفقه المصري	٣٨٩-٣٩٣
الفصل الرابع	موقف القانون الإنجليزي من المسئولية بدون خطأ	٣٩٤-٤١٤
	خلاصة الباب الثاني	٤١٥-٤١٨
	الباب الثالث	
	التكييف القانوني لمسئولية السلطات العامة عن أعمال موظفيها	٤١٩

الفصل الأول	الطبيعة القانونية لمسئولية الدولة عن أعمال موظفيها	٤٢٠
المبحث الأول	النظر ية القائلة بالمسئولية المباشرة للدولة	٤٢١-٤٢٧
المبحث الثاني	النظرية القائلة بالمسئولية غير المباشرة للدولة	٤٢٨-٤٣٣
الفصل الثاني	أساس مسئولية الدولة عن أعمال موظفيها	٤٣٤
المبحث الأول	المذهب الشخصي في تحديد مسئولية الدولة	٤٣٥
المطلب الأول	الخطأ المنسوب الى الدولة	٤٣٦
الفرع الأول	نسبة الخطأ الى الدولة في الفقه الاداري	٤٣٦-٤٣٧
الفرع الثاني	نسبة الخطأ الى الدولة في الفقه المدني	٤٣٧-٤٣٩
المبحث الثاني	نظرية افتراض الخطأ بجانب الدولة	٤٤٠
المطلب الأول	الخطأ المفترض في الاختيار	٤٤١-٤٤٣
المطلب الثاني	الخطأ المفترض في الرقابة والتوجيه	٤٤٤-٤٥٠
المبحث الثالث	المذهب الموضوعي في تحديد أساس مسئولية الدولة	٤٥١
المطلب الأول	نظرية الضمان	٤٥٢-٤٦٤
المطلب الثاني	نظرية تحمل التبعية	٤٦٥-٤٧٤
المطلب الثالث	مسئولية الموظف العام في قطر	٤٧٥-٤٧٩
	خلاصة الباب الثالث	٤٨٠-٤٨٢
	الباب الرابع	
	دعوى المسئولية وأثارها	٤٨٣
مقدمة وتقسيم:		
الفصل الأول	دفع الدولة مسئوليتها عن عمل الموظف	٤٨٤
المبحث الاول	الجهة المختصة بنظر الدعوى	٤٨٥-٥٠٧
المبحث الثاني	القواعد القانونية الواجبة التطبيق على دعوى المسئولية	٥٠٨-٥١١
المبحث الثالث	الدفع بعدم مسئولية الدولة عن أعمال موظفيها	٥١٢
المطلب الأول	نفى خطأ الموظف	٥١٣-٥١٦
المطلب الثاني	نفى العلاقة السببية بين خطأ الموظف والضرر	٥١٧
الفرع الأول	القوة القاهرة	٥١٧-٥١٨
الفرع الثاني	فعل الغير	٥١٨-٥٢٠
الفرع الثالث	خطأ المضرور	٥٢٠-٥٢٢
المبحث الثاني	دفع الدولة لمسئوليها بصفة أصلية	٥٢٣
المطلب الأول	لا وسائل مباشرة في دفع الدولة لمسئوليتها في القوانين المدنية الفرنسي والمصري والقطري	٥٢٤

المطلب الثاني	الوسائل المباشرة لدفع مسئولية الدولة في القانون الإنجليزي	٥٢٥-٥٣١
الفصل الثاني	الجهة الملزمة بدفع التعويض	٥٣٢
المبحث الأول	الدولة تتحمل التعويض بصفة نهائية	٥٣٣-٥٤٣
المبحث الثاني	مشاركة الدولة للموظف في عبء التعويض	٥٤٤-٥٤٦
المبحث الثالث	الدولة تتحمل التعويض بصفة احتياطية (رجوع الدولة على الموظف)	٥٤٧-٥٥٨
الفصل الثالث	التقادم في مجال المسئولية	٥٥٩-٥٦٠
المبحث الأول	أنواع التقادم	٥٦١-٥٧٣
المبحث الثاني	قطع التقادم ووقفه	٥٧٤
المطلب الأول	قطع التقادم	٥٧٥-٥٨٤
المطلب الثاني	وقف سريان التقادم	٥٨٥-٥٩٢
المبحث الثالث	التفرقة بين قطع التقادم ووقفه	٥٩٣-٥٩٤
المبحث الرابع	التمسك التقادم	٥٩٥-٦٠١
الفصل الرابع	آثار مسئولية السلطات العامة : التعويض	٦٠٢
المبحث الأول	طبيعة التعويض	٦٠٣-٦٠٤
المبحث الثاني	الضرر وشروطه	٦٠٥
المطلب الأول	الضرر المادي والضرر المعنوي	٦٠٦-٦١٤
المطلب الثاني	شروط الضرر الموجب للمسئولية	٦١٥-٦٢٣
المطلب الثالث	تقدير التعويض وصوره	٦٢٤
الفرع الأول	قواعد تقدير التعويض	٦٢٤-٦٣٢
الفرع الثاني	صور التعويض	٦٣٣-٦٤٠
الفصل الخامس	دور التأمين بشأن مسئولية الدولة في فرنسا ومصر وقطر وفي القانون الإنجليزي	٦٤١-٦٥٠
	خلاصة الباب الرابع	٦٥١-٦٥٥
الخاتمة		٦٥٦-٦٦٠
قائمة المراجع		٦٦١-٦٨٦
قائمة المحتويات		٦٨٧-٦٩٠

مستخلص الرساله

استعرض الباحث في مقدمة هذه الرساله الاسباب التي دعته إلى اختيار الموضوع والاهميه التي يشكلها في الفكر القانوني في عالم اليوم وسبب اختياره للنظم القانونية محل المقارنه والتي تمثل النظم القانونية السائده في القانون المقارن

وفي الباب الاول تم بحث مفهوم السلطات العامه وتطور مسئوليتها التقصيرية في الأنظمة محل المقارنة من خلال فصلين : عرضنا لمفهوم السلطات العامة في الفصل الأول ، وبينا تطور مسئولية السلطات العامة في الفصل الثاني ٠

وتم تخصيص الباب الثاني لبيان أساس مسئولية السلطات العامة ، من خلال أربعة فصول تناولنا في الفصل الأول المسئولية الخطئية في القانون الفرنسي والمصري القطري ، وعرضنا للمسئولية الخطئية في القانون الانجليزي من خلال الفصل الثاني ، وجعلنا بحث أحكام المسئولية دون خطأ في فرنسا ومصر وقطر في الفصل الثالث ، واخيراً عرضنا للمسئولية غير الخطئية في انجلترا في الفصل الرابع ٠

وفي الباب الثالث تناولنا التكييف القانوني لمسئولية السلطات العامة عن أخطاء موظفيها من خلال فصلين أوضحنا طبيعة مسئولية الدولة في الفصل الأول ، أما الأساس الذي تبنى عليه هذه المسئولية فكان موضوع الفصل الثاني ٠

وتناولنا في الباب الرابع دعوى المسئولية وآثارها وذلك في خمسة فصول بحثنا في الأول منها الإختصاص القضائي بنظر دعاوى المسئولية ضد الإدارة وإمكانية السلطات العامة في دفع مسئوليتها عن عمل الموظف واستعرضنا في الفصل الثاني الجهة التي تتحمل العبء في التعويض وخصصنا الثالث لبحث موضوع التقادم في مجال المسئولية وتناولنا بيان التعويض كأثر للمسئولية في الفصل الرابع ، وأخيراً عرضنا لدور التأمين بشأن المسئولية في الفصل الخامس ٠
واختتمنا البحث بمجموعة النتائج التي اظهرتها الدراسه ٠